الطريق المضيء إلى الله

للأستاذ السيد محمد عبد الشافعي

الناس فى معرفة الحق والإيمان ينقسمون إلى ثلاثة أقسام : عامة يؤمنون بالله تعالى إيماناً تقليدياً ، إذ أنهم نشئوا فسمعوا من أهليهم وعشيرتهم أن لهذا الكون إله ، وأنه أرسل رسلا مبشرين ومنذرين ، فآمنوا إيماناً مجردا عن أى دليل بكل ما جاء به الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ولم يكلفوا أنفسهم البحث ولا النظر فيما يكون دليلا على صدق هذه الدعوى ولاشك أن فى إقرارهم بوحدانية الحق وإيمانهم بالرسول وما جاء به من تشريع نجاة لهم يوم القيامة إن شاء الله تعالى . وقسم آخر وهم : الخاصة أهل النظر : شاركوا أهل القسم الأول فى الإيمان بالله بداية ، إلا أنهم أرادوا إقامة دليل على صدق هذه الدعوى ، ليزدادوا فى ذلك الإيمان يقيناً ، وفى معرفة ربهم علما . وقد رسم لهم الحق تبارك وتعالى لذلك طريقا ، هو طريق النظر فى الآيات الكونية لينصاعوا بقلوبهم إلى معانيها الدالة على حكمة الحق فى خلقه وما قام بذاته فى شئون ، فيزدادوا ايقاناً وعلما . قال تعالى : « قل انظروا ماذا فى السموات والأرض » وقال تعالى : « إن فى خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولى الألباب الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم ويتفكرون فى خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانك فقنا عذاب النار » . وقال تعالى : « سنريهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق » . فالآيات الكونية كلها أدلة ناطقة على ما اتصف به الحق وما جاء به الرسول من عنده وذلك لأننا إذا نظرنا فى هذه الحضرة الكونية تبين لنا أن بها وجوداً ، وأن بها حياة ، وأن بها خلقا ،

وأن بها رزقا ، وأن بها موتاً ، وأن بها حياة ، وأن بها هداية ، وأن بها ضلالاً وهكذا . ولا شك أن فاقد الشيء لا يعطيه ، وهي ليس لها من ذاتها وجود ، إذ أنها ممكنات لابد لها من موجد لكي يهبها الوجود ، فلو لم يكن الحق تبارك وتعالى موجوداً بل موجد لما أفاض الوجود ، ولو لم يكن حياً لما أفاض الحياة ، ولو لم يكن خلاقا لما كان الخلق ، ولو لم يكن رازقا لما أفاض الرزق وهكذا . فالكائنات آثار الأسماء والصفات ، والمحال في الكون هو ما ليس له في ذات ربك حقيقة . إلا أننا إذا نظرنا بعد ذلك إلى ما يتولد في الإدراك من العلم بهذه الآيات رأينا أنها لا يمكن أن تفيدنا العلم بحقائق الأشياء على ما هي عليه في نفس الأمر الواقع وذلك لوجود الوجه الأول هو أن الناظر فيها انما ينظر بقوته الفكرية الجزئية ، والحقائق كليات لا تتناهى ، وادخال مالا يتناهى تحت ما يتناهى أمر محال . فالجزئي لا يمكن أن يدرك الا جزئي مثله . الوجه الثاني هو أن الأحكام النظرية تابعة للمدارك ، والمدارك تابعة للعقائد والعوائد ، وهي تابعة للاستعدادات والاستعدادات مختلفة ، ومن هنا كان لابد من اختلاف الأفراد في الحكم على أمر واحد ، اذ أن كل انسان انما حكم على الشيء باستعداده هو وادراكه ، ولم يدرك حقيقة الأمر على ما هي عليه في نفس الأمر الواقع . الوجه الثالث : هو أننا نرى أن الفرد يحكم بحكمه على الشيء ثم يأتي هو بعد ذلك أو غيره بحكم آخر مع العجز التام عن الدليل المبطل للحكم الأول ، واذا تطرق الاحتمال الى كل دليل ومتى تطرق الى الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال ، ومن هذه الأدلة وغيرها كلمة أهل البصيرة أن لا علم للبرء بمعرفة الحقائق عن طريق الفكر أصلا ، فتعين على أهل البصائر الراغبين في معرفة الحق ، وهم أهل القسم الثالث أن يسلكوا طريق الحق طالما أن الطريق الأول لا يخلو من شوائب وعلل ، وذلك الطريق هو الأخذ بمراسم الشرع الشريف مع الإقبال على الله تعالى بكنه الهمة وتفريغ القلب من السوى ، حتى ينقدح نور الحق فيه فتنكشف لهم الأشياء بنوره لابهم من حيث هم . والى ذلك يشير قول الرسول الأعظم صلوات الله عليه « ان لربكم في أيام دهركم لنفحات ألا فتعرضوا لها » والتعرض : هو التهيؤ لقبول الفعل ، ولا يمكن أن يتهيأ الاستعداد في الإنسان لقبول هذا الفيض الإلهي

الا بسلوك ما رسم له ربه فى الحديث القدسى ، وما روى فى الصحيحين (ما تقرب الى عبدى بشىء أحب الى من أداء ما افترضته عليه وما زال عبدى يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه ، متى أحببته كنت سمعه الذى يسمع به . وبصره الذى يبصر به ويده التى يبطش بها ورجله التى يمشى عليها وفى هذا المقام الشريف يرى العبد أن ما كان مضافا اليه من قبل فى حال حجابه بوقوفه مع نفسه من سمع وبصر وادراك انما هو للحق من حيث تنزله وظهوره ، وليس له عوض حيث ذاته ، وهنا يعلم الأشياء على ما هى عليه فى نفس الأمر الواقع علماً وشهوداً بربه لا بنفسه . وبمقدار فنائه فى المقام وتحققه به يكون علمه وكشفه . وسلامة فعله من الزلل ، اذ أنه يعلم بالله ، ويسمع بالله ، ويبصر بالله ، وينطق به وهكذا . وظهور هذا التجلى فيه على حسب استعداده ، وبقدر الفناء يكون التمكن ولا يمكن لعبد أن يحيط بما أحاط به الحق علماً ، ذلك لأن العبد عبد فى كل مقام والرب رب فى كل مقام . وعلامة التمكن فى هذا المقام أن تجرى أفعال العبد فيه على سنن الرشاد والهدى المحمدى الكامل ، حتى ولو لم يكن يعلم حكم الله فيما فعل . وإلى ذلك ينشد قول العارف المحمدى الكامل :

وبعد الفنا فى الله كن كيفما تشاء فعلمك لاجهل وفعلك لا وزر

أما العلم . فلا جهل فيه ، لأنه علم بحقائق الأشياء على ما هى عليه ، أفاده إياه نور الحق فيه .

وأما الفعل . فلا يمكن أن يصدر عنه أو منه إلا على مقتضى الحكمة الإلهية المتضمنة لأحكام شرع الله ودينه . وتوفر الاستعداد فى العارف لقبول هذا الفيض وتنزل المعارف الإلهية من الحق بالتجلى ، يطلق عليها تيسير المعارف للعارف . وذلك التيسير هو المعنى المراد عند أهل الله تعالى بالإذن لذلك نرى أن العارف المتمكن فى مقامه تبدو عبارته بحكم وارد الحال فيه ، واستعداد الطالب عبارة مبينة واضحة فى فهم السامع وإن علت . وذلك لما يصحبها فى نور البيان الإلهى (ثم ان علينا بيانه) ولا عجب ؛ فإن كتاب الله يتضمن لكل حقيقة ، حتى قال فيه صلوات الله عليه إن له ظهراً وبطناً وحداً ومطلعاً — ولكن وما يعقلها إلا العالمون وكذلك الحال منه فى إشاراته ، وما ذلك إلا لحصول الإذن بالتمكن

فى الحقائق وإيرادها . قال تعالى منعما على نبيه عيسى عليـــه وعلى نبينا السلام (إذ قال الله ياعيسى ابن مريم أذكر نعمتى عليك وعلى والدتك إذأيدتك بروح القدس تكلم الناس فى المهد وكهلا وإذ علمتك الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير بإذنى فتنفخ فيها فتكون طيراً بإذنى وتبرئ الأكمه والأبرص بإذنى وإذ تخرج الموتى بإذنى) وما كان الإذن إلا تمكنه من إيراد الفعل ومرد الأمر كله إلى الله ــ له الحكم وإليه ترجعون والله أعلم.